مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٤١

الاثنين، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2017/745)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2017/745).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جون أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2017/745، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرنو.

السيد أرنو (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧) المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، الذي قرر من خلاله المجلس، بناء على طلب من حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على أن تبدأ نشاطها في غضون أسبوعين في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

ولكن قبل القيام بذلك، أود أن أؤكد على ما يشكل، من الناحية السياسية، تتويجا لعملية وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح التي تمت منذ التوقيع على اتفاق السلام النهائي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، الذي ينص على التحويل الرسمي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة، بعد ٥٣ عاما من الصراع المسلح، إلى حزب سياسي، عقد مؤتمره التأسيسي في بوغوتا قبل أسبوعين.

وعُقد المؤتمر، الذي اختار القيادة الجديدة للحزب وأمانته التنفيذية واعتمد برنامجه السياسي، بعد مرور عام بالتحديد على إعلان الطرفين وقف إطلاق النار على نحو نهائي، في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦. يعطينا هذا مؤشرا على حجم التطورات الهامة التي حدثت خلال الـ ١٢ شهرا الماضية والإرادة السياسية الكبيرة التي تعين على الجانبين التحلي بها لدفع هذه العملية قدما.

وطلب القرار أن تبدأ البعثة الحالية أنشطة التحقق المؤقتة التي توقعتها بعثة التحقق، وسوف يتلقى المجلس قريبا، جنبا إلى جنب مع التقرير الأخير للبعثة، تقريرا عن تحققنا الأولي من إعادة إدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتنفيذ الضمانات الأمنية في المناطق الأشد تضررا من الصراع المسلح.

وطلب المجلس أيضا أن نشرع الآن في الأعمال التحضيرية، بما في ذلك في الميدان، لكفالة انتقال سلس بأقصى قدر ممكن إلى بعثة التحقق. لذلك أود استكمال تقرير الأمين العام (S/2017/745) بشأن حجم البعثة الجديدة وجوانبها التشغيلية وولايتها، مع ملخص للتدابير المتخذة منذ ١٠ تموز/يوليه لتنفيذ طلب المجلس.

تشمل تلك التدابير إنشاء أفرقة انتقالية على جميع المستويات، المحلية والإقليمية والوطنية، تضم موظفين مدنيين ومراقبين، بدأوا أنشطة التحقق المتعلقة بولاية البعثة الجديدة؛ وتحديد احتياجات البعثة المقبلة من الموظفين والإعلان عن الوظائف ذات الأولوية

في انتظار الموافقة على تقرير الأمين العام من جانب مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة؛ والاختيار الدقيق للمراقبين من البعثة الحالية الذين سيتم الاحتفاظ بهم للعمل في البعثة المقبلة بهدف كفالة التمثيل الملائم للبلدان المساهمة الحالية.

ولدى القيام بذلك، أكدنا بشكل خاص على استبقاء المراقبات اللاتي يمتلكن خبرات في المجالين العسكري والشرطي على السواء. وسيكفل هذا وجود نسبة غير مسبوقة من النساء في صفوف مراقبي بعثة التحقق.

وجرى أيضا وضع الصيغة النهائية لخطة انتشار، تكفل توفر مجموعة المهارات المناسبة والتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. وتم القيام بزيارات استطلاعية إلى جميع المواقع المحتملة للأفرقة والمكاتب الفرعية، لا سيما بهدف تحديد المجالات التي يمكن تقاسم أماكن العمل فيها مع فريق الأمم المتحدة القطري. وجرى الاتصال بالمتعاقدين المحتملين في مجال اللوجستيات لتلبية احتياجات البعثة الجديدة على صعيد النقل والإقامة. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم طلب إلى مقر الأمم المتحدة لإقرار سلسلة من الإعفاءات والتدابير الرامية إلى تيسير الانتقال السلس بين البعثتين.

وأخيرا، واستجابة لطلب المجلس التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، أنشأنا بالفعل الأفرقة العاملة المشتركة المعنية بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لضمان الاتساق التام بين جانبي التنفيذ والتحقق في عمل الأمم المتحدة في كولومبيا. وخلاصة القول، أنه على الرغم من الإطار الزمني الضيق، فقد وضعتنا حصيلة هذه الجهود المضطلع بها في إطار سلطة المجلس على الطريق الصحيح لبدء بعثة التحقق في الوقت المحدد. وستكون البعثة في وضع يمكنها من الاضطلاع بولايتها من أول يوم.

وثمة مسألة معلقة تتمثل في تسوية الحسابات الناشئة عن ترتيبات اقتسام التكاليف بين الأمم المتحدة والحكومة الكولومبية في ما يتصل بتشغيل الآلية الثلاثية للرصد والتحقق. وبالتعاون مع الحكومة الكولومبية، يعمل مقر الأمم المتحدة والبعثة جاهدين من أجل تسوية المسائل المعلقة قبل إنجاز بعثتنا لولايتها.

وكما يعلم المجلس، وفي الأسبوع الماضي، في ٤ أيلول/سبتمبر، توصلت الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني إلى اتفاق بشأن وقف مؤقت لإطلاق النار، يبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر وينتهي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويجب أن يكون وقف إطلاق النار مصحوبا بسلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين الوضع الإنساني للمجتمعات المحلية في مناطق النزاع. وينص الاتفاق على أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة في التحقق من الالتزامات التي تم التعهد بها. وقد اجتمعتُ مع رئيسي الوفدين اللذين أكدا رغبتهما في مشاركة الأمم المتحدة، حيث انخرط أفراد البعثة بالفعل في الجوانب التقنية بشأن وقف إطلاق النار. ويؤمل أن تُمكن المناقشات الإضافية التي ستبدأ في هذا الأسبوع الأمين العام من تقديم توصيات إلى المجلس في المستقبل القريب جدا.

خلال الأيام القليلة الماضية، وأمام الملايين من الكولومبيين الذين احتشدوا في عدة مدن، وجه البابا فرنسيس رسالة قوية جدا تدعو إلى المصالحة والصفح والثقة بالمستقبل في مجتمع يحمل ندوب عقود من الصراع والنزاعات وإلى تخيل كولومبيا وقد تحررت من العنف المستمر بلا هوادة في كل مكان. ولحسن الحظ، خلال الأشهر الماضية، أسفرت عملية السلام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، ببطء ولكن على نحو مُطرد، عن تغليب كفة الأمل.

ونحن واثقون من أن وجود الأمم المتحدة وعمل منظومة الأمم المتحدة ودعم مجلس الأمن هي أمور يمكن بل وينبغي أن تعزز ثقة المجتمع الكولومبي في إحلال السلام الوطيد الذي يتوق إليه المواطنون بشدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص جان أرنو على إحاطته الإعلامية الشاملة صباح هذا اليوم وعلى العمل الذي يضطلع به على أرض الواقع في كولومبيا. ويمكنه أن يظل متأكدا تماما من دعم السويد القوي والمستمر لجهوده ولبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا وللبعثة الثانية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/745).

ونثني على الالتزام القوي بالسلام من جانب كلا الطرفين في كولومبيا وعلى جهودهما للتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام النهائي. وثمة حاجة الآن إلى أن تبذل الدولة جهدا متواصلا على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، دعما للاتفاق. ويجب أن يشمل ذلك إجراء إصلاحات شاملة في المناطق الريفية، كي يتمكن جميع الكولومبيين من تشاطر الثمار الملموسة للسلام. وتمثل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جزءا لا يتجزأ من هذه العملية. وتبرهن أعمال العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات المجتمعية على الحاجة الملحة إلى أن تتحقق بعثة الأم المتحدة الثانية أيضا من تنفيذ الضمانات الأمنية الشخصية والجماعية، كما طلب الطرفان.

ونرحب بالتركيز على أن يكون للبعثة الثانية وجود قوي على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات، وهو الوجود الذي يجب أن يكون قويا بما فيه الكفاية لتمكينها من التحقق السليم من الأمن وإعادة الإدماج. ونرحب أيضا بالتركيز القوي على التنسيق والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، كما سمعنا للتو. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام على العمل الذي اضطلعت به البعثة بشأن إدماج المرأة ومشاركتها، الأمر الذي يشكل، كما يشير التقرير، عاملا هاما يسهم في نجاح البعثة حتى الآن. ويسر السويد أن تكون قادرة على المساهمة في بعثة الأمم المتحدة الحالية، وهي تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم البعثة اللاحقة بالأفراد.

إننا نرحب بوقف إطلاق النار المعلن عنه مؤخرا بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني. وحقيقة أن الطرفين قد أبديا رغبتهما في قيام الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ وقف إطلاق النار هي دليل على نجاح بعثة التحقق الحالية. وتقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الآن على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين في التحرك إلى الأمام.

وننوه بالالتزام من جانب الجيش التحرير الوطني بالكف عن تجنيد القُصر. وبحكم رئاستنا للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، نود أن نسلط الضوء على الاستنتاجات المتعلقة بكولومبيا الصادرة عن الفريق العامل في شباط/فبراير من هذا العام والتي شجعت الطرفين، في جملة أمور، على إيلاء الاعتبار الواجب لضمان حماية الأطفال في أقرب وقت ممكن في عملية السلام، وأكدت على أن ذلك يمثل أولوية أساسية.

إن السلام يترسخ في كولومبيا الآن. وبينما يواصل شعب كولومبيا وقادتها توطيد المكاسب التي تحققت، يجب علينا جميعا أن نواصل الوقوف إلى جانبهم. والسويد ملتزمة بالقيام بذلك.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المشجعة وعلى عمله الجيد في الميدان.

نشهد قريبا الاختتام الناجح لأول بعثة للأمم المتحدة في كولومبيا وعملية إلقاء السلاح. ونهنئ الشعب الكولومبي على اتخاذ هذه الخطوة التاريخية. ويسر اليابان للغاية ما أظهرته الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية من ثقة متبادلة وحسن نية أثناء هذه العملية. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام أرنو وفريقه وبالمراقبين الدوليين والموظفين المدنيين على عملهم الممتاز في

تنسيق وثيق مع الطرفين. لقد كان قرار المجلس بالاستجابة للطلب المقدم من كولومبيا لإنشاء بعثة الأمم المتحدة قرارا صحيحا.

ونحيط علما بتوصيات الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق، استنادا إلى المشاورات التي أُجريت مع أصحاب المصلحة. واليابان مستعدة لمناقشة مشروع قرار بصورة بناءة. وننوه بأهمية استمرار التنسيق الوثيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والانتقال السلس بين البعثتين. وسيظل نهج العمل على نطاق الأمم المتحدة بأسرها بالغ الأهمية. وفي نهاية المطاف، يتوقف النجاح في الأجل الطويل على ما يبديه الطرفان من تصميم والتزام. ونتطلع إلى استمرار جهودهما خلال عملية نشر البعثة الثانية.

وتمثل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي جزءا دقيقا وصعبا من عملية السلام. ولضمان إحلال السلام الحقيقي، يجب أن يكون أفراد القوات المسلحة الثورية الذين ألقوا أسلحتهم قادرين على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كولومبيا في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري توفير الموارد الكافية والضمانات الأمنية. كما يجب أن تحترم القوات المسلحة الثورية اتفاق السلام وأن تبذل جهودا لإعادة الاندماج في المجتمع بشكل كامل.

ونحيط علما بإنشاء عدة آليات قانونية على الصعيد الوطني من أجل إعادة الإدماج، فضلا عن الأمن.

ومن الحيوي أن تعمل بفعالية واتساق في الميدان، بما في ذلك بعد انتهاء الانتخابات. ومن المهم أن تعزز الحكومة جهودا منسقة بغية تحقيق الحد الأقصى من النتائج.

والنبأ الإيجابي الآخر هو الإعلان عن وقف إطلاق النار مؤقتا بين الحكومة وجيش التحرير الوطني في ٤ أيلول/سبتمبر. ونرحب بوقف إطلاق النار وكلنا أمل في أن يفضي إلى مفاوضات سلام مثمرة بين الأطراف وأن يعزز عملية السلام الحالية، بوجه عام. ونقدر الجهود التي بذلتها الجهات الضامنة، وهي البرازيل وشيلي وكوبا وإكوادور والنرويج وفنزويلا، فضلا عن الكنيسة الكاثوليكية. ونتطلع إلى استمرار دعمها لمفاوضات السلام.

وفي الختام، تؤكد اليابان مجددا دعمها للأطراف في تنفيذ اتفاق السلام، ومرة أخرى تثني على بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا على عملها الحيوي. وستستمر اليابان في دعم شعب كولومبيا من خلال جهود البعثة الثانية.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إنني ممتن للأمين العام على تقريره المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس (S/2017/745) وللممثل الخاص جون أرنو، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو. وعلاوة على ذلك، إننا نشيد به على كفاءة العمل الذي اضطلع به في رئاسة بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. إن الإعلان الهام عن اتفاق السلام النهائي بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي) بشأن وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين الثنائي والنهائي ووقف الأعمال القتالية وإلقاء السلاح لمدة ١٠٢ يوما يولد الأمل بأن السلام في كولومبيا سيكون مستقرا ودائما وشاملا.

وعقب اتخاذ القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧) في ١٠ تموز/يوليه، الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والانتهاء في ١٥ آب/أغسطس من عملية استخراج جميع الأسلحة وتدمير جميع الذخائر الموجودة في مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الـ ٢٦، تلقينا أنباء مشجعة تؤكد إحراز تقدم مطرد في توطيد عملية السلام في كولومبيا. ومن الأهمية بمكان أن تقوم الأمم المتحدة الآن بتقديم دعمها الكامل من أجل كفالة نجاح التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما بين أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وتنفيذ التدابير اللازمة لضمان أمنهم.

ومما لا شك فيه أن تقرير الأمين العام يجسد مرة أخرى التزام الأمم المتحدة بعملية السلام في كولومبيا، ويثبت تجاوبه

مع طلبات الأطراف واستعدادها لأن تتولى بدون تأخير ولاية التحقق المسندة إليها. ومن المهم التشديد على أن التقرير يؤكد أن توصياته نتاج للمشاورات التي أجريت مع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وهذه نقطة رئيسية لأننا يجب ألا ننسى أن العملية يجب أن يوجهها دائما أصحاب المصلحة الرئيسيون.

والمعلومات المفصلة التي تم تقديمها فيما يتعلق بولاية البعثة الجديدة وحجمها وهيكلها وجوانبها التشغيلية تظهر مدى تنظيم وجدية المهمة التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما فيها العمل الذي قامت به بالفعل البعثة الحالية، وبالتعاون والتنسيق المستمر مع فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا، فضلا عن حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي.

ويجب علينا الآن أن ننتقل إلى تنفيذ جميع نقاط اتفاق السلام النهائي وتعزيز جهودنا بغية تجنب التأخيرات وتحقيق أقصى قدر من التنسيق بين المؤسسات للحيلولة دون إضعاف الثقة بين الطرفين في هذه العملية، على أساس احترام الالتزامات المتبادلة. ونرحب بمجموعة الآليات والتدابير التي نفذت بالفعل لإعادة إدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وضمان تنفيذ التدابير الأمنية، التي ستستفيد من خبرة منظومة الأمم المتحدة في المجالات المواضيعية، مثل المسائل الجنسانية، وحماية الطفل، وحقوق الإنسان، والمسائل العرقية وقضايا الشعوب الأصلية. ومن المهم أيضا أن نعلم أن البعثة سيتم نشرها بهدف كفالة وجودها في المناطق الريفية الأكثر تضررا من النزاع، وهي أيضا المناطق التي تجري فيها عملية إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

إن الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف ودعمتها وأيدتها، والتدابير والآليات القائمة بالفعل بغية ضمان تنفيذ تلك الالتزامات، والدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق، عناصر نؤكد من جديد ثقتنا في إحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا، وهو ما نحن الآن على وشك الانتهاء منه. ولذلك فإن أوروغواي تناشد الجميع على ألا يدخروا أي جهد من أجل تقديم كل أشكال المساعدة التي طلبها من المنظمة أصحاب المصلحة في عملية السلام. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، نؤكد مجددا دعمنا لعملية السلام في كولومبيا ولأصحاب المصلحة الرئيسيين، على أمل أن يصبح جيش التحرير الوطني أحد الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذه العملية.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا جون أرنو على إحاطته الإعلامية الشاملة، مُشيداً بإسهامه وبإسهام بعثة الأمم المتحدة في إنجاز المرحلة الأولى من اتفاق السلام النهائي بنجاح. وترحب كازاخستان بالتطورات الإيجابية والإنجازات الرئيسية التي حدثت مؤخرا في تنفيذ عملية السلام في كولومبيا.

إن انتقال القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي من جماعة متمردة إلى حزب سياسي بقيادة جديدة وشعار جديد مؤشر واعد على إنهاء الصراع المستمر منذ عقود. وقد استكمل إخراج أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي تقريبا المرحلة الأخيرة في عملية إلقاء السلاح. ونرحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الحالية لمدة أسبوعين إضافيين للقيام بعمليات التحقق من تدمير مخابئ الأسلحة إلى أن تتولى حكومة كولومبيا تلك المهمة في ١٥ أيلول/سبتمبر.

وتشيد كازاخستان بالإعلان مؤخرا عن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. ونرى أن ذلك سيؤدي إلى وقف لإطلاق النار أطول أجلا وأكثر حزما يفضي إلى تسوية دائمة في كولومبيا. ونأمل أنه في أعقاب وقف إطلاق النار الثنائي التاريخي، سيتوقف جيش التحرير الوطني عن أعمال الاختطاف والهجمات على خطوط أنابيب النفط والأعمال الوحشية المرتكبة ضد السكان

المدنيين، وأن تبذل حكومة كولومبيا قصارى جهدها لتحسين الظروف المعيشية للسكان المدنيين في مناطق النزاع، وكفالة أمن القادة الناشطين والمواطنين.

وننضم إلى الأمين العام في الإشادة بدور الجهات الضامنة، وهي البرازيل وشيلي وكوبا وإكوادور والنرويج وفنزويلا، فضلا عن الكنيسة الكاثوليكية في دعم المفاوضات التي تشتد الحاجة إليها. ونعتقد أنه من المهم للغاية كفالة نجاح تنفيذ بعض أحكام اتفاق السلام النهائي، مثل إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمتمردين السابقين أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والضمانات الأمنية الشخصية والجماعية والبرامج الشاملة بشأن تدابير الحماية الأمنية للمجتمعات المحلية والمنظمات في المناطق المتضررة من النزاع. ولذلك، فإننا نؤكد على ضرورة أن يقوم الطرفان معا بالاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بموجب الأحكام الواردة في الاتفاق النهائي. ونحن نرى أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق ستضمن التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام وتكفل القيام بعملية سلام لا رجعة فيها. ومن الجدير بالذكر أن بعثة التحقق قد أخذت في الاعتبار جميع أوجه القصور والعقبات التي واجهتها أثناء تنفيذ الولاية الأولى بغية كفالة نجاح البعثة الثانية وفعاليتها.

ونوافق على أن تعيين عدد أكبر من النساء لتنفيذ عملية السلام وزيادة تعميق التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لكفالة اتباع نهج شامل للأمم المتحدة في كولومبيا يكتسيان أهمية حاسمة من أجل فعالية آلية التحقق. ونؤيد تأييدا تاما توصيات الأمين العام في ما يتعلق بالنشر الفعال للبعثة الثانية في كولومبيا من حيث التمثيل الجغرافي وملاك الموظفين وهيكل الولاية. وقد قدمت كازاخستان كامل دعمها لولاية البعثة الثانية عندما شاركت في تقديم القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، مُكررةً تأكيد التزامها بدعم الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام النهائي التاريخي (انظر S/PV.7997).

وأخيرا، فإننا ندرك أن عملية السلام الكولومبية ليست ضمانا للأمن والاستقرار في نصف الكرة الغربي فحسب، بل إنها كذلك أحد الأمثلة الإيجابية للبلدان في جميع أنحاء العالم التي تواجه تحديات مماثلة في شكل نزاعات طويلة الأمد. إن حقيقة أن الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية قد لجأتا إلى الأمم المتحدة لمساعدتهما على التحقق من إنجاز اتفاقات السلام تجعلنا نثق في أن الطرفين متحدان في رغبتهما في تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لكولومبيا وشعبها. ولذا تهنئ كازاخستان حكومة كولومبيا على نجاحها في إحلال السلام والاستقرار في البلد وتعرب عن دعمها القوي للأطراف المعنية. إننا على استعداد للمشاركة في الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية لتسريع وتيرة عملية السلام التي ستسفر في نهاية المطاف عن الاستقرار والتقدم والازدهار لجميع الكولومبيين.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، على تقاسمه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2017/745) مع مجلس الأمن.

لقد شهد مجلس الأمن، والمجتمع الدولي ككل، في الأشهر القليلة الماضية، عملية السلام في كولومبيا وهي تحرز تقدما غير عادي. فقد تم توطيد وقف إطلاق النار، ليتوج بإلقاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية أسلحتها، وتبعه تدمير مخابئ الأسلحة هذا الأسبوع. ونلاحظ أن كلا الجانبين قد اتخذ خطوات واضحة نحو الوفاء بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وأظهرا أنهما قد عقدا العزم على مواصلة المسيرة، الأمر الذي يعطينا الأمل في أن يتم تحقيق هذا السلام المنشود منذ أمد بعيد. إننا نشيد مرة أخرى بالحكومة وقادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية على ما أظهروه من قيادة سياسية في سبيل تحقيق هذا الهدف، وينبغي لنا ألا نغفل الإشارة إلى الركن الثالث

في هذا المثلث الحميد، وهو المشاركة النشطة لضحايا النزاع المسلح. فقد جعلت تلك القيادة، إلى جانب اتباع نهج جريء وسيادة روح المصالحة، من هذه العملية مثالا للعالم كله.

كما نتقدم بالشكر إلى بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا ونشيد بها، بمن في ذلك الممثل الخاص للأمين العام وكامل فريقه، على ما أنجزته في فترة زمنية قصيرة. ولا شك في أن الآلية الثلاثية للرصد والتحقق كانت مهمة جدا في صون وتعزيز الثقة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية ويمكن، قطعا، أن تكون نموذجا لحل النزاعات في أجزاء أخرى من العالم.

لقد أدى الرجال والنساء الذين عملوا بصفة مراقبين في الآلية، منذ بدء عملها في العام ٢٠١٦ عملا متألقا، نشيد بهم عليه إشادة صادقة – وأخص بالذكر، إذا جاز لي ذلك، الجنود البوليفيين الذين يتجاوز عددهم الخمسين الذين شاركوا في البعثة الأولى. غير أننا ينبغي ألا ننسى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في الاستجابة لأحد المحاور الرئيسية لاتفاق السلام – وهو تغيير مستوى معيشة أضعف الفئات المتضررة من النزاع وتقليص الفجوة القائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. إننا نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد من خلال نشر قوات الأمن، وإرساء سيادة القانون، وتعزيز توفير السلع والخدمات للمناطق المتضررة، وإنشاء ولاية قضائية جديدة خاصة بشؤون السلام. كما إننا نعتقد أنه سيكون من الأهمية بمكان معالجة المسائل المتعلقة بإضفاء الطابع الرسمي على سندات ملكية الأراضي في المناطق الريفية وتحسين تغطية الضمان الاجتماعي للمزارعين والفلاحين. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من تقديم التعاون اللازم.

وكما نعلم، فإن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا – وهي البعثة الثانية إلى البلد – ستكون مسؤولة عن التحقق من إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأكثر من ١٠ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، فضلا عن تنفيذ تدابير سلامتهم وأمنهم، وفقا للفقرات ٣,٢ و ٣,٤ و ٦,٣ من الاتفاق النهائي، الذي لا شك في أنه جزء معقد من العملية. وتعتقد بوليفيا أن تحقيق سلام مستدام ودائم في كولومبيا يتوقف على نجاح إعادة إدماج القوات المسلحة الثورية في الحياة المدنية. ونحن نعتقد أن كلا من الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية ستستمران في إظهار القيادة السياسية والعزم الأكيد على الامتثال للاتفاقات وإحلال السلام في بلدهم. ومن أجل ذلك، سيكون من الضروري كفالة أن مجلس الأمن متحد في دعم العملية الكولومبية. ونرحب، في ذلك الصدد، بجهود الأمين العام وقد أحطنا علما بالتوصيات التي قدمت للبعثة الثانية. وسيجتمع المجلس في الأيام القليلة القادمة لمناقشة المعلومات الواردة في التقرير، وأنا على يقين من أننا سنواصل العمل بنفس روح الوحدة.

وتغتنم بوليفيا هذه الفرصة لترحب بالحزب السياسي الجديد الذي شكلته القوات المسلحة الثورية الكولومبية، الأمر الذي يمثل خطوة تاريخية بالنسبة لها إذ أنها الآن تدخل الحياة السياسية بشكل قانوني. وكما قال الرئيس إيفو موراليس أيما، عندما رحبنا بمؤتمره التأسيسي، إننا نؤيد السلام والعدالة الاجتماعية والسيادة لكولومبيا. إن ثوراتنا اليوم ديمقراطية تتحقق بالتصويت، لا بالأسلحة. كما إننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني بشأن تنفيذ الجانبين لوقف مؤقت لإطلاق النار، الذي أعلن مؤخرا خلال مائدة كيتو للحوار من أجل السلم العام.

وفي الختام، أشير إلى رسالة المصالحة التي وجهها البابا فرانسيس لشباب كولومبيا خلال زيارته الأخيرة للبلد، إذ قال إن بإمكانهم المساعدة على أن يكونوا:

> ”الوعد لبداية جديدة لكولومبيا تترك وراءها فيضانات الشقاق والعنف – كولومبيا ترغب في أن تؤتي ثمارا وفيرة من العدالة والسلام“.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اليوم هو إحدى تلك المناسبات النادرة التي يكون فيها تأخر مجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار نتاجا لتطورات إيجابية. إننا نرحب بالتوقيع في كيتو، في ٤ أيلول/سبتمبر، على اتفاق لوقف مؤقت لإطلاق النار بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني. ونقدر دعم إكوادور، والبرازيل، وشيلي، وفنزويلا، وكوبا، والنرويج، البلدان الضامنة لعملية السلام. فبفضل خدماتها كوسطاء، أصبح هذا الاتفاق الهام واقعا، وهو، في رأينا، خطوة هامة نحو وقف دائم لإطلاق النار. ونأمل في أنه، بالاقتران مع النجاح في إجراء عملية المصالحة مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، يقربنا من التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع الداخلي المستمر منذ عقود ومن تحقيق السلام الأهلي في البلد. إننا نشكر السيد جان أرنو، رئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، على إحاطته الإعلامية ونعتبر توصياته أساسا مفيدا لإجراء مناقشات مستنيرة بشأن ما يسمى بالبعثة السياسية الخاصة الثانية، بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي ستبدأ عملها في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

ونرحب بالنجاح في إحراز تقدم في عملية السلام، ولا سيما الانتهاء من تسليم الأسلحة وتسريح المتمردين تحت إشراف الأمم المتحدة، الأمر الذي مهد السبيل لتحويل القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى قوة سياسية. ويحدونا الأمل في أن يضطلع الطرفان بإنجاز المهام المتبقية بحسن نية وفي الوقت المناسب، بما في ذلك تدمير مخابئ الأسلحة واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق إعادة إدماج المقاتلين السابقين الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي. ونتطلع إلى أن تقدم بعثة التحقق المساعدة اللازمة لتحقيق ذلك. غير أنه سيكون من المهم مراقبة الحالة الأمنية عن كثب لكفالة عدم نشوء فراغ في السلطة. ومن جانبنا، نؤكد استعدادنا لمواصلة تقديم الدعم الكامل لعملية السلام بين الأطراف الكولومبية ولشعب وحكومة كولومبيا وهما يعملان على بناء سلام دائم وتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم، وأشكر بصفة خاصة السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، وجميع أعضاء فريقه، على تقريرهم (S/2017/745).

ونعرب عن تقديرنا، نيابة عن الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، للأمين العام ومجلس الأمن على العمل الفعال الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، البعثة السياسية الخاصة الأولى في بلدنا، التي ستصل إلى اختتام ناجح في ٢٥ أيلول/سبتمبر. فقد راهنوا رهانا جريئا على السلام في كولومبيا قبل فترة طويلة من توقيعنا على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وقد أعطى ذلك البرهان على الثقة دفعة قوية لعملية السلام لدينا لم تسفر عن ذلك الاتفاق النهائي فحسب، بل ومكنتنا من التحرك بشكل حاسم صوب تنفيذ الاتفاقات بشأن إعادة إدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق ضمانات أمنية.

في ضوء أحكام القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، تقر حكومة كولومبيا بأن البعثة هي بعثة للأمم المتحدة في جميع النواحي، وولايتها الوحيدة هي التحقق من أن كلاً من الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية يمتثل امتثالاً تاماً للالتزامات الواردة في البندين ٣,٢ و ٣,٤ للاتفاق.

إن التقرير (S/2017/745) الذي قدمه الممثل الخاص يُسلّم بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ اتفاق السلام. وأود الآن أن أتطرق إلى بعض النقاط التي نعتقد أنها ذات أهمية كبرى.

لكفالة التنسيق فيما بين جميع الكيانات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق وعن صنع القرار على أعلى المستويات، فقد

أنشئ مجلس وزراء لمرحلة ما بعد النزاع، بقيادة الرئيس نفسه، الذي عيّن بالتالي نائب الرئيس أوسكار نارانخو باعتباره محاوراً لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وقد تم اعتماد ٨٧ تشريعا، بما في ذلك خمسة تعديلات على الدستور السياسي، بما يوفر هيكلاً قانونياً متيناً لما اتُّفق عليه ويُشكل الأساس الذي يقوم عليه الإصلاح السياسي الذي يسمح للقوات المسلحة الثورية الكولومبية بأن تُسجل بوصفها منظمة سياسية.

وفي ١٦ آب/أغسطس، أنشئ ما يسمى بالمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، حيث تنفذ الأنشطة لتيسير المراحل الأولية لعودة أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى الحياة المدنية والإسهام إيجابيا في المجتمعات المحلية المحيطة بها. وقد عقد المجلس الوطني لإعادة الإدماج ٤٤ اجتماعاً لوضع الأساس للمشاريع المقررة واتخاذ القرارات فيما بين الأطراف. ومن خلال القرارات التي يتخذها المجلس لإعادة الإدماج، أجريت ٣ تعدادات من أجل تحديد المقاتلين السابقين بوضوح.

وغطى التعداد الاجتماعي – الاقتصادي ١٠ ٠١٥ شخصاً وسوف يوفر المعلومات اللازمة لتيسير وهيكلة العملية الطويلة الأجل المتعلقة بإعادة إدماج أعضاء القوات المسلحة الثورية في الحياة المدنية. وسيتيح لنا التعداد التعليمي البدء في عملية لمساعدة الكثير منهم ليصبحوا ملمين بالقراءة والكتابة، من خلال تنفيذ نماذج تعليمية مرنة في المناطق الـ ٢٦ السابقة. وفي المجموع، يشارك في ذلك ٥٠٠ ٤ عضو سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية و ٠٠٠ ٤ شخص في المجتمعات المحلية المحيطة. وسوف يكون التعداد الصحي بمثابة أساس لوضع استراتيجية قصيرة ومتوسطة الأجل لتلبية الاحتياجات في هذا المجال.

وأنشئت أيضاً مصفوفة موارد مؤسسية، الأمر الذي سيتيح الرفاه الشامل وتقديم الدعم النفسي – الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية، والتدريب الأكاديمي، وتدريب القوة العاملة والإنتاجية، والمبادرات في مجالات الفنون والثقافة والرياضة ومساعي المجتمع المحلي. إن عملية تيسير الاشتمال المالي والعضوية في خطة المعاشات التقاعدية الوطنية هي قيد الإعداد. وتم فتح ما مجموعه ٤٩١ ٩ من حسابات الادخار للمقاتلين السابقين لتمكينهم من الحصول على الدعم المالي، تمشياً مع أحكام الاتفاق. وحتى ٣٠ آب/أغسطس، تم صرف ما يعادل ٨ ملايين دولار تقريباً، وأنجزت ٨٤٠ ٣ عضوية في الخطة الوطنية للمعاشات التقاعدية.

ولقد شرعت دائرة التدريب المهني الوطنية في تقديم الدعم الذي يشمل التثقيف المالي، وإدارة المشاريع المجتمعية، ومباشرة الأعمال الحرة، والاقتصاد القائم على التضامن، والإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الأهمية بمكان أن نشير، كما أُبرز هنا، إلى أن برنامج إعادة إدماج خاص بالقصّر قد أنشئ، ويعرف باسم ”طريقة مختلفة للحياة“. وهو برنامج متخصص يعترف بهم كضحايا، ويسعى إلى استرداد حقوقهم وتعويضهم على نحو شامل وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا. وهو لا يوفر الدعم للقاصرين وأسرهم فحسب، وإنما للمجتمعات المضيفة والمؤسسات ذات الصلة.

تدرك حكومة كولومبيا التحدي الهائل المتمثل في الاضطلاع بتلك المهام والتنسيق الذي سيتطلبه ذلك – وقد ذكر ذلك هنا أيضاً. غير أننا ما زلنا على استعدادنا ونلتزم بقرارنا تنفيذ الاتفاق بسرعة وكفاءة من أجل تحقيق هدف السلام المستقر والدائم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لعبارات الدعم عقب الإعلان الصادر مؤخراً عن حكومة بلدي وجيش التحرير الوطني لبدء الجانبين وقف إطلاق النار المؤقت في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، والذي سيستمر لمدة ١٠٢ يوم. وفي هذا الصدد، قدم الرئيس سانتوس كالديرون طلباً إلى الأمين العام بأن تشارك الأمم المتحدة في الإشراف على الاتفاق المؤقت.

يملؤنا هذا الخبر الطيب بالأمل ويجدد ثقتنا في كولومبيا حيث يسود التعايش السلمي. وقد ذُكر هذا الإيمان هنا ومن قبل البابا فرانسيس بالأمس قبل مغادرته عقب الزيارة التي دامت خمسة أيام إلى كولومبيا. إن السلام واجب لا يُذعن للهزيمة. وهو يتطلب التزام الجميع، رغم العقبات والخلافات والنهج المختلفة لتحقيق التعايش السلمي، ويدوم في الكفاح من أجل تعزيز ”ثقافة اللقاء“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.